أثر التطور المصرفيّ على النمو الاقتصاديّ في مصر خلال الفترة (١٩٩٠–٢٠٢٣)

أ.د. السيد محمد أحمد السريتي*١
د. محمود جمال زقزوق٢
أ. نسمة محمد مصطفى حسين٣

*المراسلة:
Elsayed.Elseraty@alexu.edu.eg
١أستاذ الاقتصاد بكلية الدراسات الاقتصاديّة والعلوم السياسية - جامعة الإسكندرية
٢مدرس الاقتصاد بكلية الدراسات الاقتصاديّة والعلوم السياسية - جامعة الإسكندرية
٣معيدة بقسم الاقتصاد بكلية الدراسات الاقتصاديّة والعلوم السياسية - جامعة الإسكندرية

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر التطور المصرفي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٣)، ويتبنى منهجًا قياسيًا اعتمادًا على نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة (ARDL) لتقدير أثر التطور المصرفيّ على النمو الاقتصاديّ في مصر، وتستخدم أيضًا نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتقدير علاقات الأجل القصير، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التطور المصرفيّ يؤثر إيجابيًا في النمو الاقتصاديّ في الأجل الطويل، بالإضافة إلى أن نتائج الأجل القصير قد توافقت بشكل كبير مع نتائج الأجل الطويل.
الكلمات المفتاحية: تطور الجهاز المصرفيّ؛ النمو الاقتصاديّ؛ البنك المركزيّ المصريّ؛ نموذج ARDL.

Abstract:
This study aims to analyze and measure the impact of banking development on economic growth in Egypt during the period (1990-2023). It adopts a standard approach based on the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model to estimate the impact of banking development on economic growth in Egypt. It also uses the Error Correction Model (ECM) to estimate short-term relationships. The results of the study concluded that banking development has a positive impact on economic growth in the long term, in addition to the fact that the short-term results were largely consistent with the long-term results.
Keywords: Banking Sector Development; Economic Growth; Central Bank of Egypt; ARDL model.

١- مقدمة:

يعتمد التطور المصرفيّ على عمليات التحسن الكميّ والنوعيّ والارتفاع بجودة وكفاءة الخدمات المصرفيّة، ويتم ذلك من خلال الإصلاحات النقدية والتدابير التي تُتخذ من قبل البنك المركزيّ؛ أي يركز تطور الجهاز المصرفيّ على بُعدين: أولهما زيادة حجم الموارد الماليّة، وثانيهما توجيه هذه الموارد نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية (Tongurai & Vithessonthi, 2018)، ويلعب الجهاز المصرفيّ دورًا حاسمًا في الاقتصاد القوميّ، حيث يسيطر على الجانب الأكبر من الأنشطة الماليّة، إذ يتحكم في معظم التدفقات الماليّة ويمتلك الجزء الأكبر من أصول النظام الماليّ، حيث يشير تقرير الاستقرار الماليّ للبنك المركزيّ المصريّ الصادر عن النصف الأول من عام ٢٠٢٣ إلى أن أصول الجهاز المصرفيّ تمثل ٩٢,٦٪ من إجمالي أصول النظام الماليّ في يونيو ٢٠٢٣.

شهد الاقتصاد المصريّ تطورًا ملحوظًا في الجهاز المصرفيّ خلال العقود الماضية، وقد أيدت النظرية الاقتصاديّة بشكل كبير أن تطور الجهاز المصرفيّ يؤثر إيجابيًّا على النمو الاقتصاديّ من خلال قنوات مختلفة تتضمن: توفير الائتمان الخاص، وتوفير الرقابة والمعلومات، والتأمين ضد المخاطر (Neimke, 2003)، وتسهم هذه القنوات في نقل الموارد الماليّة من القطاعات التي لا تدفع النمو إلى القطاعات التي تقوم بذلك، فضلًا عن توجيهها نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية، ويترتب على ذلك رفع مستوى الاستثمار وزيادة كفاءة تخصيص رؤوس الأموال في المجتمع، وبالتالي زيادة النمو الاقتصاديّ، وعلى الرغم من ذلك لم تتوصل الدراسات التطبيقية إلى نتيجة واضحة بشأن أثر تطور الجهاز المصرفيّ على النمو الاقتصاديّ، حيث أفادت معظم الدراسات بالتأثير الإيجابي للتطور المصرفيّ في النمو الاقتصاديّ، ولكن جادلت بعض الدراسات بالتأثير السلبي، أو عدم وجود تأثير (Reddy et al., 2023).

ويعاني الاقتصاد المصريّ من انخفاضًا في النمو الاقتصاديّ خلال العقود الماضية، حيث بلغ معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ الحقيقيّ في مصر حوالي ٢,٢٧٪ في المتوسط خلال الفترة (١٩٩٠–٢٠٢٣)، وفقًا لبيانات البنك الدولي، وهذه النسبة منخفضة بالنسبة للنمو الاقتصادي في الدول النامية، وقد شهد الجهاز المصرفيّ المصريّ تطورًا خلال العقود الماضية من خلال الإصلاحات التي قام بها البنك المركزيّ، وذلك رغبةً من الدولة المصريّة في زيادة معدل النمو الاقتصاديّ استجابةً لهذا التطور، مما يستدعي دراسة أثر التطور المصرفيّ ومدى فعاليته في زيادة أو خفض معدل النمو الاقتصاديّ، وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في تساؤل رئيس قوامه: ما هو **أثر التطور المصرفيّ في النمو الاقتصاديّ في مصر خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٢٣)؟**

تتجلى أهمية الدراسة في تحليل وقياس أثر التطور المصرفيّ في النمو الاقتصاديّ في مصر خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٢٣)، مما يسهم في دعم صياغة وتوجيه السياسات الاقتصاديّة في مصر فيما يتعلق بالتطور المصرفيّ والدور المأمول له في التأثير بشكل إيجابي على النمو الاقتصاديّ، تقدم الدراسة إثراءً للأدب الاقتصاديّ فيما يتعلق بأثر التطور المصرفيّ على النمو الاقتصاديّ، حيث لا يوجد اتفاق حول طبيعة هذا الأثر، خاصةً في الأدب الاقتصادي التطبيقي، وعليه يتمثل الهدف

الرئيس لهذا الدراسة في بيان **أثر التطور المصرفيّ في النمو الاقتصاديّ في مصر خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٢٣)**.

وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها يمكن صياغة فرضية الدراسة كما يلي: **يؤثر التطور المصرفيّ إيجابيًّا في النمو الاقتصاديّ في مصر خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٢٣).** وتعتمد الدراسة على المنهج التحليليّ القياسيّ لتحليل التطور المصرفيّ، وتقدير أثر هذا التطور على النمو الاقتصاديّ كميًّا خلال الفترة (١٩٩٠–٢٠٢٣)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL)، وستقوم الدراسة بتحليل النتائج والاعتماد على المنهج الاستنباطي لاقتراح توصيات تزيد فاعلية أثر التطور المصرفيّ في النمو الاقتصاديّ في مصر.

وتقسم الدراسة إلى أربعة أقسام بخلاف المقدمة والنتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية، يتناول **أولها:** الأدب الاقتصادي، ويختص **ثانيها:** بتحليل تطور الجهاز المصرفيّ وتطور النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٢٣)، ويوضح **ثالثها:** نموذجًا قياسيًا لأثر التطور المصرفيّ في النمو الاقتصاديّ في مصر خلال الفترة (١٩٩٠–٢٠٢٣) في الأجلين القصير والطويل، ويبين **رابعها:** سياسات المقترحة لزيادة فعالية التطور المصرفيّ في رفع معدل النمو الاقتصاديّ في مصر.

٢- الأدب الاقتصادي النظري والتطبيقي:

٢-١- الأدب الاقتصادي النظري لأثر التطور المصرفيّ في النمو الاقتصاديّ:

ركز الكلاسيك على دور الوساطة الماليّة في رفع معدل النمو الاقتصاديّ من خلال قيامها بضمان وتسهيل تدفق رؤوس الأموال من الشركات الأقل ربحية إلى الشركات الأكثر ربحية (Hemaya et al., 2017). ولم يتحدث كينز بشكل صريح عن تطور الجهاز المصرفيّ، ولكنه أشار إلى القمع الماليّ)، وخلصت على أن الأدوات الرئيسية للقمع الماليّ هي: ارتفاع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، ووضع حد أقصى لأسعار الفائدة، وفرض القيود على الدخول في الأنشطة المصرفيّة، وهيمنة الحكومة على البنوك، وفرض القيود على توجيه الائتمان، ورأت أن القمع الماليّ الناجح يؤدي إلى زيادة حجم الائتمان، وزيادة تراكم رؤوس الأموال، وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصاديّ (Alimi & Adeoye, 2020).

لم تحظ العلاقة بين التطور المصرفيّ والنمو الاقتصاديّ عند الكلاسيك باهتمام كافٍ، بعكس النيوكلاسيك، حيث يمكن إرجاع الدور الذي تلعبه البنوك في عملية النمو الاقتصاديّ إلى شومبيتر الذي أكد على دور الوساطة الماليّة في تحفيز النمو الاقتصاديّ، نظرًا لدورها في تخصيص المدخرات بشكل فعال نحو رجال الأعمال بالقطاع الخاص، وتشجيع الابتكار، وتمويل الاستثمارات الإنتاجية على شرط عدم تدخل الحكومة في الأنشطة المصرفيّة (Ananzeh, 2016)، وتتلخص وجهة نظر

شومبيتر هذه في أن تطور الجهاز المصرفيّ له تأثير مباشر على وتيرة التغير الفني ونمو الإنتاجية الذي بدوره يغذي نمو الناتج الإجمالي (Tsaurai, 2023).

افترض كل من رونالد ماكينون وإدوارد ستون شو Ronald Mckinnon & Edward Stone Shaw في عام ١٩٧٣ أن التطور المصرفيّ من خلال عمليات التحرير الماليّ يؤدي إلى زيادة المدخرات وتشجيع الاستثمارات والابتكار التكنولوجي، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصاديّ -على افتراض المنافسة الكاملة وتماثل المعلومات-، ورأوا أن انخفاض سعر الفائدة الحقيقي، والقمع الماليّ، وفرض الحكومة سيطرتها على الأنشطة المصرفيّة يؤدي إلى انخفاض الادخار ونقص الاستثمار، ومن ثم تدهور معدل النمو الاقتصاديّ (Guru & Yadav, 2019)، وقد اعترض على ذلك النيوكينزيين، حيث أكدوا على أن من أهم عيوب السوق مشكلة عدم تماثل البيانات، والتي تؤدي إلى إهدار الموارد الماليّة، وعليه دعوا إلى القمع الماليّ وتدخل الحكومة في الأنشطة المصرفيّة (Johannes et al., 2011)، في حين أن ماكينون وشو اقترحا أن تدخل الحكومة هو الذي يؤدي إلى إهدار الموارد الماليّة، ذلك لأن الحكومة لا تسعى لتعظيم الأرباح، وَمِنْ ثَمَّ لا تهدف إلى استخدام الموارد الماليّة في المشروعات الأكثر إنتاجية، فضلًا عن أن البنوك بإمكانهم التغلب على المشاكل الناجمة عن عدم تماثل البيانات دون تدخل الحكومة، لذلك يمكننا القول إن **فرضية ماكينون-شو** بمثابة إحياء لآراء شومبيتر، التي تم تجاهلها في عصره. وهاجمت المدرسة النقدية النظرية الكينزية بشدة، وأرجعت كل الأزمات التي يعاني منها النظام الرأسمالي إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصاديّ. وخلصت أفكارها المتمثلة في ميلتون فريدمان Milton Friedman وأنصاره على تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصاديّ.

وُركز الأدب الاقتصادي النظري على منظور السيطرة الكاملة من قبل الحكومة على الأنشطة المصرفيّة أو الحرية التامة للقطاع الخاص، ووجود سلطة مركزية تقوم بالإشراف على البنوك وتوجيه تعليمات رقابية إلزامية لها من شأنه أن يوازن بين تخفيض المخاطر، ومساندة القطاع الخاص في زيادة حجم الموارد الماليّة وتوجيهها نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية، مما يؤدي إلى تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصاديّ.

٢-٢- الأدب الاقتصادي التطبيقي لأثر التطور المصرفيّ في النمو الاقتصاديّ:

يوجد عديد من الدراسات التطبيقية التي تناولت أثر التطور المصرفي في النمو الاقتصادي، حيث هدفت **دراسة أبو دراز وآخرون (٢٠٢٣)** إلى قياس أثر تطور الجهاز المصرفيّ على النمو الاقتصاديّ في أوغندا خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٠٥)، بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تطور الجهاز المصرفيّ يؤثر إيجابيًّا على النمو الاقتصاديّ في أوغندا، واستهدفت **دراسة Tsaurai (2023)** فحص تأثير تطور الجهاز المصرفيّ على النمو الاقتصاديّ في دول البريكس BRICS خلال الفترة (١٩٨٧-٢٠٢٠)، من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى المصححة كليًا Fully Modified Ordinary Least Squares (FMOLS)، وبالاعتماد على بيانات السلاسل المقطعية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تطور الجهاز المصرفيّ يؤثر إيجابيًّا على

النمو الاقتصاديّ في دول البريكس، وهدفت **دراسة عبد الرحمن وهاشم (٢٠٢٢)** إلى قياس أثر تطور الأداء الماليّ بالجهاز المصرفيّ من خلال المؤشرات الثلاث (إجمالي القروض الممنوحة، وإجمالي الودائع، وعدد الفروع البنكية) على النمو الاقتصاديّ في مصر خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٨)، ولكن البيانات المستخدمة في النموذج القياسيّ كانت حتى عام ٢٠١٨، واعتمدت الدراسة على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية بين كلٍ من إجمالي القروض الممنوحة وعدد الفروع البنكية والناتج المحلي الإجمالي، ووجود علاقة طرديةٍ غير معنوية بين إجمالي الودائع والناتج المحلي الإجمالي، بينما استهدفت **دراسة Hemaya et al. (2017)** اختبار العلاقة بين تطور الجهاز المصرفيّ والنمو الاقتصاديّ في مصر خلال الفترة (٢٠١٥-١٩٧٤)، بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Squares (OLS)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تطور الجهاز المصرفيّ يؤثر إيجابيًّا على النمو الاقتصاديّ في مصر، كما أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من تطور الجهاز المصرفيّ إلى معدل النمو الاقتصاديّ.

وتعددت الدراسات التطبيقية التي تناولت أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي، حيث استهدفت **دراسة شميسة وعلي (٢٠٢٢)** تحديد أثر مؤشرات التطور الماليّ على النمو الاقتصاديّ في دولة الأردن خلال الفترة (٢٠٢٠-١٩٩٠)، بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة (ARDL)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر سلبي ومعنوي لمؤشر الائتمان المقدم للقطاع الخاص على النمو الاقتصاديّ، في حين لم تثبت الدراسة معنوية مؤشر المعروض النقدي على النمو الاقتصاديّ، بينما هدفت **دراسة عايض وآخرون (٢٠٢١)** إلى بيان أثر التطور الماليّ على النمو الاقتصاديّ في الكويت خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٠٠)، بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين التطور الماليّ والنمو الاقتصاديّ في الكويت، وقد استهدفت **دراسة يحي وطلحاوي (٢٠٢٠)** اختبار أثر التطور الماليّ على النمو الاقتصاديّ في دول المغرب العربي خلال الفترة (٢٠١٨-١٩٩٠)، بالاعتماد على نموذج المُتجه ذاتي الانحدار Vector Autoregressive (VAR)، وباستخدام بيانات السلاسل المقطعية لمتغيرات الدراسة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود أي تأثير للتطور الماليّ على النمو الاقتصاديّ، وهدفت **دراسة Sonmez & Saglam (2017)** إلى فحص العلاقة السببية بين التطور الماليّ والنمو الاقتصاديّ في منطقة اليورو؛ وتشمل ١٥ دولة، والدول الأوروبية النامية الناشئة؛ وتشمل ٨ دول خلال الفترة (٢٠١٣-١٩٩٥)، بالاعتماد على نموذج التأثيرات المترابطة المشتركة Common Correlated Effect (CCE) وبيانات السلاسل المقطعية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة سببية عكسية متبادلة بين التطور الماليّ والنمو الاقتصاديّ في الأجل الطويل لكلا المجموعتين.

٢-٣- الفجوة البحثية:

جاءت نتائج هذه الدراسات متضاربة، فمعظمها أقر أن التطور المصرفيّ يؤثر إيجابيًّا في النمو الاقتصاديّ، وبعضها أقر أن التطور المصرفيّ يؤثر سلبيًّا في النمو الاقتصاديّ، والبعض الآخر أقر أن التطور المصرفيّ لا يؤثر في النمو الاقتصاديّ، ونظرًا لعدم اتفاق الدراسات التطبيقية حول أثر التطور المصرفيّ في النمو الاقتصاديّ، فإن ذلك يدعو لمزيد من الدراسات والبحث لتحديد هذا الأثر في مصر.

ويختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في التطبيق على مصر خلال فترة حديثة، حيث تعتبر دراسة عبد الرحمن وهاشم (٢٠٢٢) هي أحدث الدراسات عن مصر، حيث امتدت من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠٢٠، ويقوم البحث الحالي بقياس تطور الجهاز المصرفيّ من خلال مؤشر تطور المؤسسات الماليّة Financial Institution Index (FII)، وهو مؤشر مركب يستند في حسابه إلى ثلاثة مؤشرات فرعية؛ مؤشر العمق الماليّ Financial Institutions Depth Index (FID)، ومؤشر توفير الخدمة Financial Institutions Access Index (FIA)، ومؤشر الكفاءة Financial Institutions Efficiency Index (FIE) (Svirydzenka, 2016). ويستخدم البحث الحالي نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة (ARDL) خلال فترة زمنية أطول مقارنةً بالدراسة المذكورة عن مصر، وزيادة عدد المشاهدات يُتوقع أن يحسن نتائج النموذج القياسيّ.

٣- تحليل تطور الجهاز المصرفيّ وتطور النمو الاقتصاديّ في مصر خلال الفترة (١٩٩٠–٢٠٢٣):

٣-١- تطور الجهاز المصرفي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠–٢٠٢٣):

مر تطور الجهاز المصرفيّ المصريّ بثلاث مراحل في ضوء الإصلاحات التي قام بها البنك المركزيّ خلال فترة الدراسة؛ **المرحلة الأولى (١٩٩٠-٢٠٠١)**: ركزت على عمليات التحرير الماليّ، للحد من السيطرة الكاملة للحكومة على الأنشطة المصرفيّة، ورفع درجة التنافسية للبنوك، فضلًا عن تعديل بعض القوانين لزيادة جاذبية السوق المصريّة للبنوك الأجنبية (Mohieldin et al., 2019; Poshakwale & Qian, 2011)، **والمرحلة الثانية (٢٠٠٢-٢٠١١):** ركزت على عمليات الخصخصة، لزيادة دور القطاع الخاص في المشاركة في الأنشطة المصرفيّة، فضلًا عن عمليات الدمج الطوعي والجبري وإعادة هيكلة البنوك، وتسوية نسبة كبيرة من الديون المتعثرة (يونس، ٢٠١٨؛ Reda, 2012)، بينما ركزت **المرحلة الثالثة (٢٠٢٢-٢٠٢٣)** على تطبيق مقررات بازل الثانية Basel II، ومقررات بازل الثالثة Basel III، للسعي نحو أفضل الممارسات الدولية في مجال الرقابة المصرفيّة، وتطوير أساليب إدارة المخاطر (CBE, 2023).

يوضح الشكل التالي رقم (١) تطور الجهاز المصرفي المصري من خلال متابعة اتجاهات المؤشرات الفرعية الثلاثة وتغيرات مؤشر تطور المؤسسات الماليّة في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢١):

شكل رقم (1) اتجاهات المؤشرات الفرعية الثلاثة وتغيرات مؤشر تطور المؤسسات المالية خلال الفترة (1990-2021)

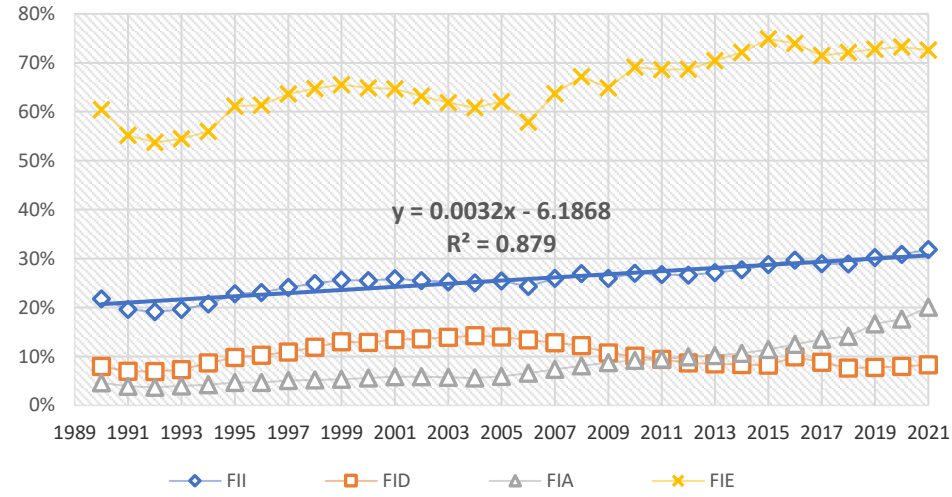

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام بيانات صندوق النقد الدولي.

ويلاحظ من الشكل السابق رقم (١) ما يلي:

إن مؤشر الكفاءة جاء الأعلى دائمًا بين المؤشرات الفرعية الثلاثة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢١)، ويتبين أن هناك تأثيرًا لتغيرات نسبة مؤشر الكفاءة على اتجاه مؤشر تطور المؤسسات الماليّة، فقد أخذ كلاهما في الارتفاع نسبيًا بشكل طفيف حتى نهاية عام ٢٠٠٢، وشهد كل منهما بعد ذلك انخفاضًا تدريجيًا ليصل إلى نحو ٥٧,٩٪ لمؤشر الكفاءة و٢٤,٢٪ لمؤشر تطور المؤسسات الماليّة في عام ٢٠٠٦، ليعاود كل منهما الارتفاع تدريجيًا حتى يصل مؤشر الكفاءة إلى حوالي ٧٢,٦٪ في نهاية عام ٢٠٢١، وقد بلغ قمته بحوالي ٧٤,٩٪ في عام ٢٠١٥، وقد تبعه مؤشر تطور المؤسسات الماليّة في الارتفاع تدريجيًا، ووصل إلى قمته في نهاية عام ٢٠٢١ بحوالي ٣١,٨٪.

يوضح التحليل الاتجاهي ارتفاع مؤشر تطور المؤسسات الماليّة (FII) في مصر عبر الزمن، كما هو مبين من معادلة خط الاتجاه العام ذات الميل الموجب، التي تبين ارتفاع المؤشر بحوالي ٠,٣٢٪ في المتوسط سنويًا، كما اتسم هذا الارتفاع بالاستقرار عبر الزمن، وذلك ما توضحه ارتفاع قيمة ($R^2 = 0.879$).

٣-٢- تطور النمو الاقتصاديّ في مصر:

يوضح الشكل التالي رقم (٢) تطور النمو الاقتصاديّ في مصر خلال فترة الدراسة، من خلال متابعة تطور معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ الحقيقيّ خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٣):

شكل رقم (2) تطور معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر خلال الفترة (1990–2023)

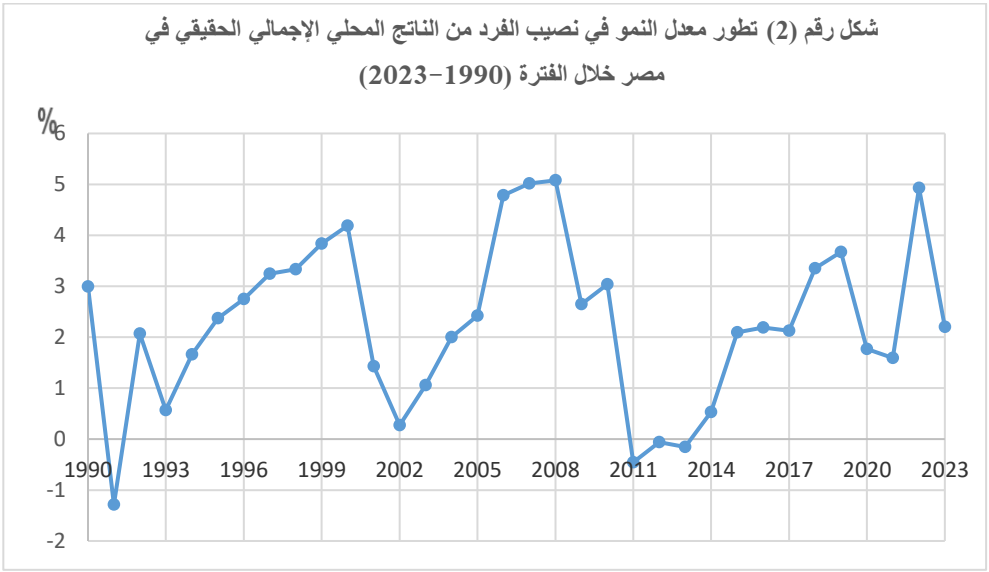

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام بيانات البنك الدولي.

يلاحظ من الشكل السابق رقم (٢) ما يلي:

شهد **معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ الحقيقيّ (ن م ج)** في مصر تقلبًا ملحوظًا، وفقًا للظروف التي مر بها الاقتصاد المصريّ خلال الفترة (٢٠٢٣-١٩٩٠)، حيث انخفض من ٣٪ عام ١٩٩٠ إلى -١,٣٪ عام ١٩٩١، ومن ثم ارتفع تدريجيًا ليصل إلى حوالي ٤,٢٪ في نهاية عام ٢٠٠٠، ويرجع ذلك إلى تطبيق **برنامج الإصلاح الاقتصاديّ** في مصر في التسعينيات، الذي تضمن سياسات التحرير الماليّ والخصخصة وغيرها من السياسات لدفع معدلات النمو الاقتصاديّ، وانخفض مرة أخرى في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢، وقد يرجع ذلك إلى **بعض الصدمات الداخلية والخارجية**، والتي تمثلت أهمها في **أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١**، وتحسن أداء الاقتصاد المصريّ ليرتفع النمو الاقتصاديّ تدريجيًا مرة أخرى ليصل إلى حوالي ٥,١٪ في عام ٢٠٠٨، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، ولعل من أهمها سلسلة الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الحكومة المصريّة خلال هذه الفترة، وشملت تسريع تطبيق برنامج الخصخصة، لتحسين كفاءة الشركات، وتشجيع الاستثمار الخاص، فضلًا عن إدخال تحسينات على بيئة ممارسة الأعمال، والتركيز على جذب التدفقات المتزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر (Ingham et al., 2020).

أدى وقوع الأزمة الماليّة العالمية في ٢٣ سبتمبر عام ٢٠٠٨ إلى انخفاض معدل النمو في نصيب الفرد من (ن م ج) ليصل إلى ٢,٦٪ في نهاية عام ٢٠٠٩، وتمر مصر بأحداث ثورة يناير ٢٠١١ ليزداد الأمر سوءًا، وقد بدأ الاقتصاد المصريّ يتعافى مرة أخرى بدايةً من عام ٢٠١٤، وارتفع معدل النمو الاقتصاديّ ليصل إلى حوالي ٢,١٪ في نهاية عام ٢٠١٥، ويرجع ذلك إلى ارتفاع مساهمات قطاعات: السياحة، والتشييد والبناء، وقناة السويس (CBE, 2015)، وقد انخفض مرة أخرى في أعقاب أزمة

كورونا، فاتخذت السلطات المصريّة سلسلة من التعديلات على السياسات القائمة، كاستجابة للصدمات المتزامنة، مما أدى إلى تحسن أداء النشاط الاقتصاديّ خلال عام ٢٠٢٢، ولكن تأثر النشاط الاقتصاديّ سلبيًا بالصدمات العالمية المتداخلة في عام ٢٠٢٣، والتي أدت إلى تراجع معدل النمو الاقتصاديّ ليصل إلى ٢,٢٪ في عام ٢٠٢٣ (Gatti et al., 2024).

٤- نموذج قياسيّ لتقدير أثر تطور الجهاز المصرفيّ على النمو الاقتصاديّ في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٣)

٤-١- توصيف النموذج:

يستند النموذج القياسيّ إلى الأساس النظري لدالة إنتاج كوب-دوجلاس Cobb-Douglas Production Function، والتي تمثل العلاقة بين عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) كمتغيرات مستقلة والكمية المُنتجة كمتغير تابع خلال فترة زمنية معينة (Tsounis & Vlachvei, 2018)، ويقوم البحث الحالي بتوسيعها لتشمل تطور الجهاز المصرفيّ، فضلًا عن بعض المتغيرات الأخرى التي تُستخدم كمتغيرات ضابطة للنموذج، حيث تعتبر من أهم المتغيرات المؤثرة في النمو الاقتصاديّ في مصر بناءً على كلٍ من الأدب الاقتصاديّ النظري والتطبيقي، وذلك بهدف تقدير معلمات أكثر دقة ومعنوية قدر المستطاع، بما يتوافق مع البيانات المتاحة عن مصر، وعليه تستند الدراسة إلى العلاقة الدالية الموضحة في الصيغة الرياضية التالية:

$$GDPP = f(FII, L, K, TO, INF) \dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

ويمثل النموذج القياسيّ للدراسة دالة الإنتاج في صورة لوغاريتمية خطية مزدوجة، وعليه تكون معادلة النموذج على النحو التالي:

$$ln\, GDPP_t = \alpha + \beta_1\, lnFII_t + \beta_2\, lnL_t + \beta_3\, lnK_t + \beta_4\, lnTO_t + \beta_5\, lnINF_t + u_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

وقد تم التوصل إلى أفضل النتائج في ظل المؤشرات التي تم الاستقرار عليها وفقًا للمعادلة رقم (٢)، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

- ***GDPP* النمو الاقتصاديّ:** يُقاس من خلال متوسط نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ الحقيقيّ مُقدرًا بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠١٥، ويمثل **المتغير التابع** للدراسة.
- ***FII* تطور الجهاز المصرفيّ:** يُقاس بمؤشر تطور المؤسسات الماليّة، ويمثل **المتغير التفسيري** للدراسة، ومن المتوقع أن يؤثر إيجابيًّا على النمو الاقتصاديّ؛ أي أن حدوث زيادة في تطور الجهاز المصرفيّ وفقًا لمؤشر قياسه تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصاديّ، والعكس صحيح.
- ***L* عنصر العمل:** يُقاس بإجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان من ١٥ عام فأكثر، ويُعد **متغيرًا ضابطًا** للنموذج القياسيّ، حيث يعتبر أحد أهم عناصر الإنتاج، ومن المتوقع أن يؤثر إيجابيًّا

على النمو الاقتصاديّ؛ أي أن زيادة نسبة السكان الموظفين في الدولة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصاديّ.

- ***K* عنصر رأس المال:** يُقاس بإجمالي تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو **متغير ضابط** للنموذج، حيث يعتبر أحد أهم عناصر الإنتاج، ومن المتوقع أن يؤثر إيجابيًّا في النمو الاقتصاديّ؛ أي أن زيادة نسبة تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصاديّ.
- ***TO* Trade Openness الانفتاح التجاريّ:** يُقاس بنسبة إجمالي صادرات وواردات السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة قيمته تعني زيادة انفتاح الدولة على العالم الخارجي، والعكس صحيح، ويعتبر أحد المتغيرات الأساسية التي تؤثر في النمو الاقتصاديّ في مصر، وبالتالي تم إدخاله في النموذج القياسيّ كأحد المتغيرات الضابطة، ومن المتوقع أن يؤثر إيجابيًّا على النمو الاقتصاديّ، حيث بينت معظم الدراسات التطبيقية على أن الانفتاح التجاريّ يؤثر إيجابيًّا على النمو الاقتصاديّ (Youssef, 2023).
- ***INF* Inflation التضخم:** يُقاس بمعامل مكمش الناتج المحلي الإجمالي، وهو نسبة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعملة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية، ويعتبر من أهم المتغيرات التي تؤثر في النمو الاقتصاديّ في مصر، وبالتالي تم إدخاله في النموذج القياسيّ كأحد المتغيرات الضابطة، ومن المتوقع أن يؤثر سلبيًّا على النمو الاقتصاديّ، حيث خلصت معظم الدراسات التطبيقية على أن التضخم يؤثر سلبيًّا على النمو الاقتصاديّ في مصر (Sallam, 2016).

استخدم البحث بيانات ثانوية في صورة سلسلة زمنية سنوية، وتم الحصول على جميع البيانات من خلال مؤشرات التنمية الدولية World Development Indicators (WDI) الصادرة عن البنك الدولي عام ٢٠٢٤، فيما عدا مؤشر تطور المؤسسات الماليّة حيث تم إعداده من قبل صندوق النقد الدولي.

٤-٢- اختبار مدى استقرار المتغيرات بالنموذج وتحديد المنهج القياسيّ الملائم:

يوضح الجدول التالي رقم (١) النتائج الموجزة لاختبار جذر الوحدة سواء للمتغيرات في صورتها الأصلية أو بعد أخذ الفرق الأول لها في حالة عدم استقرارها في صورتها الأصلية، وذلك من خلال اختباري: ديكي-فولر الموسع (ADF)، وفيليبس-بيرون (PP):

جدول (١): نتائج اختبارات السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج
ديكي-فولار الموسع (ADF)

المتغير	المتغير في وضعه الأصلي Level			المتغير في الفرق الأول 1st Difference			رتبة المتغير I ()
	Constant & Trend	Constant	None	Constant & Trend	Constant	None	
	t-Statistic Prob.*	t-Statistic Prob.*	t-Statistic Prob.*	t-Statistic Prob.*	t-Statistic Prob.*	t-Statistic Prob.*	
ln GDPP	-2.884659 (0.1804)	-0.708985 (0.8304)	3.184748 (0.9993)	-3.521493 (0.0539)	-3.654812 (0.01)	-1.546316 (0.1129)	1
ln FII	-2.356604 (0.394)	-0.623202 (0.852)	-1.750233 (0.076)	-5.870020 (0.0002)	-5.926262 (0.0000)	-5.161693 (0.0000)	1
ln L	-2.279537 (0.4328)	-2.418606 (0.1446)	-0.639553 (0.4325)	-5.635579 (0.0003)	-5.774963 (0.0000)	-5.892035 (0.0000)	1
ln K	-3.619094 (0.0450)	-2.735034 (0.0790)	-1.405176 (0.1459)	-4.418709 (0.0071)	-4.646195 (0.0008)	-4.581015 (0.0000)	0
ln TO	-2.647311 (0.2636)	-2.574756 (0.1085)	-0.456481 (0.5096)	-4.371859 (0.0079)	-4.441932 (0.0013)	-4.469458 (0.0001)	1
ln INF	-3.010660 (0.1446)	-2.766080 (0.0742)	-0.723180 (0.3957)	-6.447597 (0.0000)	-6.424023 (0.0000)	-6.533718 (0.0000)	1
فيليبس-بيرون (PP)							
المتغير	المتغير في وضعه الأصلي Level			المتغير في الفرق الأول 1st Difference			رتبة المتغير I ()
	Constant & Trend	Constant	None	Constant & Trend	Constant	None	
	t-Statistic Prob.*	t-Statistic Prob.*	t-Statistic Prob.*	t-Statistic Prob.*	t-Statistic Prob.*	t-Statistic Prob.*	
ln GDPP	-2.451641 (0.3483)	0.214480 (0.9695)	5.923953 (1.000)	-3.521493 (0.0539)	-3.654812 (0.0100)	-1.519106 (0.1188)	1
ln FII	-2.665650 (0.2562)	-0.674618 (0.8395)	-1.666832 (0.0897)	-5.870020 (0.0002)	-6.003521 (0.0000)	-5.155973 (0.0000)	1
ln L	-2.545961 (0.3057)	-2.563625 (0.1105)	-0.639553 (0.4325)	-5.613669 (0.0003)	-5.740444 (0.0000)	-5.847303 (0.0000)	1
ln K	-3.393544 (0.0695)	-2.798752 (0.0695)	-1.351393 (0.1603)	-4.271188 (0.0100)	-4.609781 (0.0008)	-4.535836 (0.0000)	1
ln TO	-2.196026 (0.4761)	-1.886033 (0.3345)	-0.453413 (0.5108)	-4.262894 (0.0103)	-4.353428 (0.0017)	-4.378181 (0.0001)	1
ln INF	-2.996772 (0.1482)	-2.770918 (0.0734)	-0.523308 (0.4823)	-7.193497 (0.0000)	-6.928489 (0.0000)	-7.079173 (0.0000)	1

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادًا على نتائج البرنامج الإحصائي (EViews, 12)، وباستخدام بيانات متغيرات الدراسة.

ويلاحظ من **الجدول السابق رقم (١)** أنه لا يوجد أي متغير له رتبة تكامل أعلى من الدرجة الأولى، وهذا يتيح إمكانية توظيف نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة Autoregressive Distributed Lag (ARDL) لتقدير العلاقات بين المتغيرات في الأجلين الطويل والقصير، ويمكن وضع المعادلة (2) في صورة قابلة للتقدير باستخدام هذا النموذج على النحو التالي:

$$\Delta \ln GDPP_t = \alpha + \gamma \ln GDPP_{t-1} + \delta_1 \, lnFII_{t-1} + \delta_2 \, lnL_{t-1} + \delta_3 \, lnK_{t-1} + \delta_4 \, lnTO_{t-1} + \delta_5 \, lnINF_{t-1} + \sum_{i=1}^{\rho-1} \lambda_{1i} \Delta \ln GDPP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q-1} \lambda_{2i} \Delta \ln FII_{t-i} + \sum_{i=0}^{s-1} \lambda_{3i} \Delta \ln L_{t-i} + \sum_{i=0}^{n-1} \lambda_{4i} \Delta \ln K_{t-i} + \sum_{i=0}^{m-1} \lambda_{5i} \Delta \ln TO_{t-i} + \sum_{i=0}^{v-1} \lambda_{6i} \Delta \ln INF_{t-i} + u_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

في المعادلة السابقة رقم (٣) تشير Δ إلى الفروق الأولى لكل متغير، وتشير α إلى ثابت الدالة، بينما تشير $\rho \; q \; s \; n \; m \; v$ إلى العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني لكل متغير، وتمثل λ_i معلمات الأجل القصير، بينما تُشير $\delta_1 \; \delta_2 \; \delta_3 \; \delta_4 \; \delta_5$ إلى مضاعفات الأجل الطويل التي تُستخدم في اشتقاق معلمات الأجل الطويل.

٤-٣- اختبار التكامل المشترك Co-integration Test:

يوضح الجدول التالي رقم (٢) نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج:

جدول (٢): نتائج اختبار الحدود Bounds Test للتكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic:	Value :	Signif.	Lower Bound Value I(0)	Upper Bound Value I(1)
F-statistic	17.34685	10%	2.75	3.79
		5%	3.12	4.25
		2.50%	3.49	4.67
		1%	3.93	5.23

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام نتائج البرنامج الإحصائي (EViews, 12).

يتضح من **الجدول السابق رقم (٢)** أن قيمة إحصائية F المحسوبة (١٧,٣٤٦٨٥) أكبر من القيمة الحرجة القصوى (٥,٢٣) عند مستوى معنوية ١٪، وعليه نرفض فرض العدم بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ونقبل الفرض البديل؛ أي أن هناك علاقة فعلية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وبالتالي يمكن تقدير القيم التوازنية لمعلمات النموذج بالأجل الطويل.

٤-٤- تقدير العلاقات الكمية في الأجلين الطويل والقصير وتفسيرها:

٤-٤-١- تقدير العلاقات الكمية في الأجل الطويل وتفسيرها:

تتمثل الصيغة العامة لمعادلة الأجل الطويل وفقًا لنموذج ARDL فيما يلي:

$$ln\,GDPP_t = \alpha + \sum_{i=1}^{\rho} \gamma_i\, ln\,GDPP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \delta_{1i}\, ln\,FII_{t-i} + \sum_{i=0}^{s} \delta_{2i}\, ln\,L_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \delta_{3i}\, ln\,K_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} \delta_{4i}\, ln\,TO_{t-i} + \sum_{i=0}^{v} \delta_{5i}\, ln\,INF_{t-i} + u_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

في المعادلة السابقة رقم (٤) تشير $\rho\ q\ s\ n\ m\ v$ إلى العدد الأمثل لفترات الإبطاء الزمني لكل متغير، والتي تم تحديدها لتكون فترة إبطاء واحدة للمتغير التابع وثلاث فترات إبطاء للمتغير التفسيري ولكل متغير من المتغيرات الضابطة بناءً على أفضل النتائج التي تم التوصل إليها، ويتم الحصول على معلمات الأجل الطويل من خلال الصيغة التالية: $\beta = \frac{\sum_{i=0}^{q} \delta_i}{1 - \sum_{i=1}^{\rho} \gamma_i}$، وهي تعبر عن التأثير الكلي للمتغير التفسيري على المتغير التابع في الأجل الطويل بعد استبعاد الجزء المُفسر بواسطة القيم السابقة للمتغير التابع، ويوضح الجدول التالي رقم (٣) نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل وفقًا لنموذج ARDL:

جدول (٣): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل وفقًا لنموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNFII	0.297541	0.048471	6.138554	0.0003*
LNL	0.499135	0.038187	13.07068	0.0000*
LNK	0.138685	0.011982	11.57484	0.0000*
LNTO	0.06696	0.009155	7.314034	0.0001*
LNINF	-0.014806	0.003464	-4.27357	0.0027*
R^2			0.999955	
Adj. R^2			0.999832	
F-Statistic			8101.346	
(P-Value)			0) · (0.00	
* indicates that the variable is statistically significant at 1% significance level				

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews, 12).

اعتمادًا على النتائج المُبينة في الجدول السابق رقم (٥) يمكن صياغة معادلة الانحدار المُقدرة في الأجل الطويل في شكلها النهائي القابل للتفسير في الصورة التالية:

$$ln\,GDPP_t = 0.2975 \ln FII_t + 0.4991\ ln\ L_t + 0.1387\ ln\ K_t + 0.0670\ ln\ TO_t$$

$$se \qquad 0.048 \qquad 0.038 \qquad 0.012 \qquad 0.009$$

$$-0.0148 \ln INF_t + u_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

$$0.003$$

يمكن تفسير نتائج العلاقة المُقدرة في الأجل الطويل بالاعتماد على قيمة وإشارة كل معلمة من معلمات النموذج الموضحة في الجدول رقم (٣)، وفي المعادلة السابقة رقم (٥)، وذلك على النحو التالي:

- يتضح من إشارة المعلمة المُقدرة **لتطور الجهاز المصرفيّ (ln FII)** أن تطور الجهاز المصرفيّ يؤثر إيجابيًّا على النمو الاقتصاديّ (**ln GDPP**)، وتشير قيمتها إلى أن زيادة تطور الجهاز المصرفيّ بنسبة ١٪ تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصاديّ بنسبة ٠,٢٩٧٥٪، وقد تحقق ذلك التأثير عند مستوى معنوية ١٪.
- يتضح من إشارة المعلمة المُقدرة **لعنصر العمل (ln L)** أن عنصر العمل يؤثر إيجابيًّا على النمو الاقتصاديّ، وتشير قيمتها إلى أن زيادة عنصر العمل بنسبة ١٪ تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصاديّ بنسبة ٠,٤٩٩١٪، وقد تحقق ذلك التأثير عند مستوى معنوية ١٪.
- يتضح من إشارة المعلمة المُقدرة **لعنصر رأس المال (ln K)** أن عنصر رأس المال يؤثر إيجابيًّا على النمو الاقتصاديّ، وتشير قيمتها إلى أن زيادة عنصر رأس المال بنسبة ١٪ تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصاديّ بنسبة ٠,١٣٨٧٪، وقد تحقق ذلك التأثير عند مستوى معنوية ١٪.
- يتضح من إشارة المعلمة المُقدرة **للانفتاح التجاريّ (ln TO)** أن الانفتاح التجاريّ يؤثر إيجابيًّا على النمو الاقتصاديّ، وتشير قيمتها إلى أن زيادة الانفتاح التجاريّ بنسبة ١٪ تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصاديّ بنسبة ٠,٠٦٧٪، وقد تحقق ذلك التأثير عند مستوى معنوية ١٪، وقد يُعزى ذلك إلى نقل التكنولوجيا والمعرفة وخلق بيئة تنافسية، فضلًا عن تراكم رأس المال المادي من خلال توفير المدخلات المستوردة؛ الأمر الذي يعمل على زيادة عوائد الابتكارات للمنتجين المحليين عن طريق زيادة الحجم الفعال للسوق، ورفع الإنتاجية ومن ثم زيادة النمو الاقتصاديّ.
- يتضح من إشارة المعلمة المُقدرة **للتضخم (ln INF)** أن التضخم يؤثر سلبيًّا على النمو الاقتصاديّ، وتشير قيمتها إلى أن زيادة التضخم بنسبة ١٪ تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصاديّ بنسبة ٠,٠١٤٨٪، وقد تحقق ذلك عند مستوى معنوية ١٪.

- ترتفع المقدرة التفسيرية للنموذج المُقدر، حيث تظهر قيمة كلٍ من معامل التحديد R^2 ومعامل التحديد المعدل **Adj.** R^2 أن التغيرات في اللوغاريتم الطبيعي للمتغير التفسيري والمتغيرات الضابطة مُجتمعة تُفسِر نحو ٩٩,٩٨٪ تقريبًا من التغيرات في اللوغاريتم الطبيعي لنصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ الحقيقيّ، مما يدل على ارتفاع المقدرة التفسيرية للنموذج، كما أن إحصائية F للنموذج المُقدر مرتفعة (F-Statistic = 8101.346) ومعنوية عند مستوى معنوية ١٪ مما يدل على جودة تقدير النموذج.

٤-٤-٢- تقدير العلاقات الكمية في الأجل القصير وتفسيرها:

تتمثل معادلة الأجل القصير وفقًا لنموذج تصحيح الخطأ (ECM) فيما يلي:

$$\Delta \ln GDPP_t = \alpha + \sum_{i=1}^{\rho-1} \lambda_{1i} \Delta \ln GDPP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q-1} \lambda_{2i} \Delta \ln FII_{t-i} + \sum_{i=0}^{s-1} \lambda_{3i} \Delta \ln L_{t-i} + \sum_{i=0}^{n-1} \lambda_{4i} \Delta \ln K_{t-i} + \sum_{i=0}^{m-1} \lambda_{5i} \Delta \ln TO_{t-i} + \sum_{i=0}^{v-1} \lambda_{6i} \Delta \ln INF_{t-i} + \omega ECT_{t-1} + u_t \dots\dots\dots (6)$$

يتضح من المعادلة السابقة رقم (٦) أن فترات الإبطاء المُثلى تقل في نموذج الأجل القصير عن الأجل الطويل بفترة واحدة، ويُمثل ECT حد تصحيح الخطأ، بينما تشير ω إلى معامل سرعة التعديل، ويمثل النسبة التي يتم تعديلها كل فترة من اختلال التوازن في الفترة السابقة، ويوضح الجدول التالي رقم (٤) نتائج تقدير معلمات الأجل القصير وفقًا لنموذج تصحيح الخطأ (ECM):

جدول (٤): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير وفقًا لنموذج ECM

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.460725	0.418097	13.06092	0.0000*
D(LNFII)	0.071349	0.018096	3.942842	0.0043*
D(LNFII(-1))	-0.077884	0.02244	-3.470756	0.0084*
D(LNFII(-2))	-0.083995	0.021518	-3.903536	0.0045*
D(LNL)	0.281308	0.022103	12.7271	0.0000*
D(LNL(-1))	-0.127168	0.035028	-3.630449	0.0067*
D(LNL(-2))	-0.066785	0.02194	-3.043998	0.016**
D(LNK)	0.059097	0.004994	11.83289	0.0000*
D(LNK(-1))	-0.045967	0.008145	-5.643504	0.0005*
D(LNK(-2))	-0.047222	0.008287	-5.698203	0.0005*

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNTO)	-0.023841	0.006551	-3.639123	0.0066*
D(LNTO(-1))	-0.025889	0.007277	-3.557431	0.0074*
D(LNTO(-2))	0.015585	0.005674	2.746825	0.0252**
D(LNINF)	0.00646	0.001169	5.525161	0.0006*
D(LNINF(-1))	0.014102	0.001658	8.507714	0.0000*
D(LNINF(-2))	0.00174	0.001115	1.560517	0.1573
CointEq(-1)*	-0.994744	0.076489	-13.00507	0.0000*
R^2			0.991254	
Adj. R^2			0.979817	
F-Statistic (P-Value)			86.67033 (0.0000)	
*, ** indicates that the variable is statistically significant at 1%, 5% significance level, respectively				

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام نتائج البرنامج الإحصائي (EViews, 12).

يُلاحظ من الجدول السابق رقم (٤) ما يلي:

تبين أن **تطور الجهاز المصرفيّ** يؤثر تأثيرًا إيجابيًّا ومعنويًا عند مستوى معنوية ١٪ على النمو الاقتصاديّ في الأجل القصير خلال نفس الفترة الزمنية؛ أي خلال نفس العام، وهو ما يتفق مع تأثير المتغير نفسه في الأجل الطويل، ولكنه تحول إلى تأثير سلبي ومعنوي عند مستوى معنوية ١٪ في الأجل القصير مع وجود فترة إبطاء واحدة وفترتي إبطاء، ولعل ذلك يمكن تفسيره بأن زيادة الائتمان للقطاع الخاص من خلال عمليات التحرير الماليّ والخصخصة تدفع الشركات إلى الاستثمار في المشروعات الإنتاجية الجديدة، مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصاديّ، ولكن بعد مرور عام أو اثنين قد تُدرك الشركات أنها توسعت أكثر مما ينبغي، حيث تتجاوز قدرتها الإنتاجية الطلب على السلع والخدمات، مما قد يؤدي إلى تقليل الأرباح لبيع فائض الإنتاج، وبالتالي قد تقلل الشركات من استثماراتها المستقبلية، مما يبطئ عملية النمو الاقتصاديّ، لذلك يمكن أن نعتبر هذه الفترة بمثابة مرحلة **"تكيف اقتصاديّ"**، وعلى الرغم من أن هذه المرحلة قد تؤدي إلى تأثير سلبي مؤقت على النمو الاقتصاديّ إلا أنها تُعد مرحلة ضرورية، يتم خلالها التعرف على القدرة الاستيعابية للاقتصاد المصريّ للاستفادة من الآثار الإيجابية الناتجة عن تطور الجهاز المصرفيّ.

تبين أن **عنصر العمل** له تأثيرٌ إيجابيٌّ ومعنويٌّ عند مستوى معنوية ١٪ على النمو الاقتصاديّ في الأجل القصير خلال نفس الفترة الزمنية، وهو ما يتفق مع تأثير المتغير نفسه في الأجل الطويل، ولكنه تحول إلى تأثير سلبي ومعنوي في الأجل القصير مع وجود فترة إبطاء واحدة وفترتي إبطاء عند مستوى معنوية ١٪ و٥٪ على التوالي، ويرجع ذلك إلى **قانون تناقص الغلة**.

تبين أن **عنصر رأس المال** له تأثيرٌ إيجابيٌّ ومعنويٌّ عند مستوى معنوية ١٪ على النمو الاقتصاديّ في الأجل القصير خلال نفس الفترة الزمنية، وهو ما يتفق مع تأثير المتغير نفسه في الأجل الطويل،

ولكنه تحول إلى تأثير سلبي ومعنوي في الأجل القصير مع وجود فترة إبطاء واحدة وفترتي إبطاء عند مستوى معنوية ١٪، ويرجع ذلك إلى **قانون تناقص الغلة**.

تبين أن تأثير **الانفتاح التجاريّ** قد اختلف عن إشارته في الأجل الطويل، حيث إن له تأثيرًا سلبيًّا ومعنويًّا عند مستوى معنوية ١٪ على النمو الاقتصاديّ في الأجل القصير، خلال نفس الفترة الزمنية ومع وجود فترة إبطاء، بينما تحول هذا التأثير إلى تأثير إيجابي ومعنوي عند مستوى معنوية ٥٪ في الأجل القصير مع وجود فترتي إبطاء، ويمكن أن يرجع ذلك إلى أن الدول النامية تحتاج إلى وقت لدراسة السوق الخارجي حتى تستطيع مواجهة نظيرتها من الدول الأجنبية، حيث يتطلب الانفتاح التجاريّ إعادة تخصيص الموارد من القطاعات الأقل تنافسية إلى القطاعات الأكثر تنافسية، وقد يحتاج إعادة تخصيص الموارد نحو القطاعات الأكثر تنافسية تكاليف مرتفعة في الأجل القصير، فضلًا عن إعادة تدريب العمال، والاستثمار في مشروعات إنتاجية جديدة مبتكرة، مما قد يؤدي إلى تباطؤ عملية النمو الاقتصاديّ بشكل مؤقت.

تبين أيضًا أن تأثير **التضخم** قد اختلف عن إشارته في الأجل الطويل، حيث إن له تأثيرًا إيجابيًّا ومعنويًّا عند مستوى معنوية ١٪ على النمو الاقتصاديّ في الأجل القصير، خلال نفس الفترة الزمنية ومع وجود فترة إبطاء واحدة، ولعل ذلك يمكن تفسيره بأن التضخم قد يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكيّ في الأجل القصير، فعندما يتوقع الناس ارتفاع الأسعار في المستقبل قد يفضلون شراء السلع والخدمات الآن قبل أن ترتفع الأسعار أكثر، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والنمو الاقتصاديّ، فضلًا عن أن الشركات قد تزيد استثماراتها في الأجل القصير، إذا كانت تتوقع أن تحقق عوائد أعلى نتيجة ارتفاع الأسعار، وعليه قد يزداد النمو الاقتصاديّ بشكل مؤقت.

تميزت معلمة **حد تصحيح الخطأ** (ECT_{t-1}) بدلالتها الإحصائية عند مستوى معنوية ١٪ وإشارتها السالبة، وتشير قيمتها إلى أن سرعة تعديل أخطاء الأجل القصير تجاه الأجل الطويل تتم بمعدل ٩٩,٤٧٤٪ سنويًّا في المتوسط، وهذا يعني أن التوازن يتم استعادته خلال سنة تقريبًا، الأمر الذي يدل على ارتفاع سرعة التعديل بالنسبة لهذا النموذج.

ترتفع المقدرة التفسيرية للنموذج المُقدر في الأجل القصير، حيث تظهر قيمة معامل التحديد R^2 أن التغيرات في اللوغاريتم الطبيعي للمتغير التفسيري والمتغيرات الضابطة مُجتمعة تُفسِر نحو ٩٨٪ تقريبًا من التغيرات في اللوغاريتم الطبيعي لنصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ الحقيقيّ، مما يدل على ارتفاع المقدرة التفسيرية للنموذج، كما أن إحصائية F للنموذج المُقدر مرتفعة (F-Statistic = 86.67) ومعنوية عند مستوى معنوية ١٪ مما يدل على جودة تقدير النموذج.

تُشير معلمة **ثابت الانحدار** ($e^{5.460725} = 235.2679$) إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ الحقيقيّ يكون حوالي ٢٣٥ دولار أمريكي عندما يكون المتغير التفسيري والمتغيرات الضابطة تساوى الصفر، وهي تعبر عن المستوى الأولي للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.

٤-٧- اختبار وجود مشاكل القياس في النموذج:

جدول (٥): نتائج اختبارات مشاكل القياس

Test	Calculated Statistic	P-value
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	F-statistic = 3.347197	0.1344
Breusch-Pagan-Godfrey Heteroskedasticity Test	Chi-square = 25.19004	0.2881
White Heteroskedasticity Test	Chi-square = 26.38269	0.2356
Normality Test	Jarque-Bera = 1.216371	0.544338
Ramsey RESET Test	F-statistic = 0.351531	0.5719

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام نتائج البرنامج الإحصائي (EViews, 12).

يتضح من **الجدول السابق رقم (٥)** أن قيمة P-Value أكبر من (٥%) لكل إحصائية من الإحصائيات المحسوبة، وعليه نقبل فرض العدم الذي يفترض أن بواقي الانحدار غير مرتبطة ذاتيًا، وبالتالي لا يعاني نموذج الانحدار من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي Autocorrelation، ويشير ذلك إلى كفاءة المعلمات المُقدرة وعدم تحيز تباينها، كما نقبل فرض العدم الذي يفترض أن بواقي الانحدار ثابتة عبر المستويات المختلفة من المتغيرات التفسيرية، أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تباين البواقي Heteroskedasticity، ونقبل أيضًا فرض العدم الذي يفترض أن البواقي تتوزع توزيعًا طبيعيًا Normally Distributed، ويكون الوسط الحسابي لها صفرًا وتباينها ثابتًا، وعليه تكون اختبارات الفرضيات المستندة إلى إحصائيات t وF موثوقة ويمكن الاعتماد عليها، وأخيرًا نقبل فرض العدم الذي يفترض أن نموذج الانحدار المُقدر لا يعاني من أخطاء التعيين Specification Errors، وبالتالي تكون المعلمات المُقدرة غير متحيزة.

شكل رقم (٣): نتائج اختباري الاستقرار الهيكلي

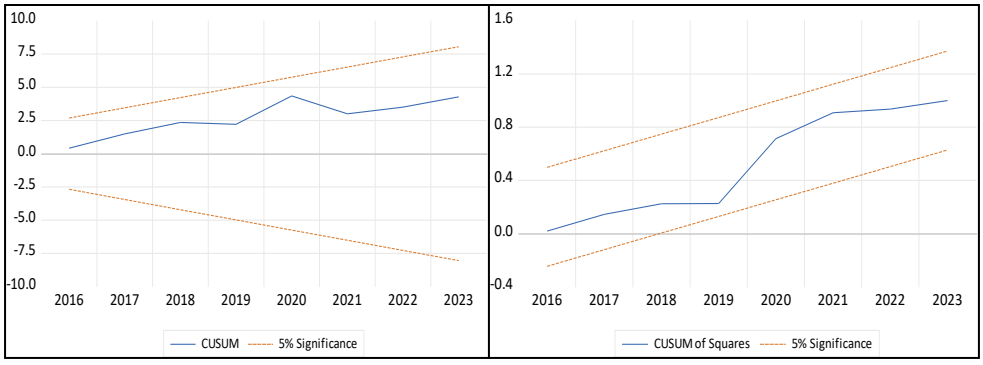

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews, 12).

يتضح من **الشكل السابق رقم (٣)** أن الخطين البيانيين لكلٍ من المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM), (CUSUMSQ) يتحركان داخل الحدود الحرجة

لهما عند مستوى معنوية ٥٪، وعليه نقبل فرض العدم باستقرار معلمات الانحدار المُقدرة عبر السلسلة الزمنية وعدم تحيزها.

٥- سياسات زيادة فعالية التطور المصرفيّ لزيادة النمو الاقتصاديّ في مصر

إصدار تعليمات رقابية من قبل البنك المركزيّ المصريّ خاصة بالرافعة الماليّة للبنوك ذات الأهمية النظامية محليًا، على أن تستهدف هذه التعليمات استحداث دعامة إضافية للرافعة الماليّة تُضاف إلى نسبة الرافعة الماليّة للبنوك ذات الأهمية النظامية محليًا، حيث تضمنت التعليمات الرقابية بشأن استكمال متطلبات بازل الثالثة إلزام البنوك بألا تقل نسبة الرافعة الماليّة لديها عن ٣٪ كنسبة رقابية إلزامية مكملة لمعيار كفاية رأس المال، وتعكس هذه النسبة العلاقة بين الشريحة الأولى لرأس المال التي تُستخدم في حساب معيار كفاية رأس المال إلى إجمالي أصول البنك (العمراوي، ٢٠٢٣)، والجدير بالذكر أن هذه البنوك الكبرى تكون أكثر عرضة للأزمات التي قد تؤثر على الجهاز المصرفيّ بأكمله، لذلك يجب العمل على تقليل احتمالات إخفاقها أو تعثرها، ويمكن أن يتم ذلك من خلال وجود هذه الدعامة الإضافية للرافعة الماليّة.

إصدار تعليمات رقابية من قبل البنك المركزيّ المصريّ بوضع حد أدنى Output Floor كنسبة مئوية من متطلبات رأس المال بناءً على الأسلوب المعياري للبنوك التي تعتمد على أساليب النماذج الداخلية لتقييم مخاطرها، أو إلزام جميع البنوك باستخدام أسلوب معياري يحدده البنك المركزيّ المصريّ لتقييم المخاطر التي تتعرض لها البنوك، حيث يمكن أن يؤدي استخدام أساليب النماذج الداخلية إلى نتائج أقل فيما يتعلق بالمخاطر، وذلك يعني أن البنك قد يحتاج إلى الاحتفاظ بقدر أقل من رأس المال عن غيره من البنوك التي تعتمد على الأسلوب المعياري لتقييم المخاطر، لذلك يجب وضع حد أدنى كنسبة مئوية من متطلبات رأس المال بناءً على الأسلوب المعياري، حتى لو أظهرت النماذج الداخلية للبنوك أن المخاطر أقل.

قيام البنك المركزيّ المصريّ بدعم مشروعات التحول الرقمي، وأنظمة الدفع الإلكتروني، وتحسين الأمن السيبراني، لتعزيز البنية التحتية الرقمية في الجهاز المصرفيّ، وقد يتم ذلك من خلال إنشاء شراكات مع شركات تقنية متخصصة لتطوير بنية تحتية رقمية متطورة.

قيام البنك المركزي المصري بتفعيل مواد الباب السادس من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ التي تتعلق بحماية حقوق العملاء وتسوية المنازعات التي تنشأ بينهم وبين بنوك الجهاز المصرفي بشأن الخدمات والمعاملات المصرفية التي تقدمها تلك البنوك لعملائها، خاصة تلك المنازعات التي تنشأ عن عدم الشفافية والإفصاح الكامل فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المصرفية التي تتيحها البنوك لعملائها، وتدخل البنك المركزي لفحص تلك المنازعات بنفسه وتسويتها بما يعزز ثقة العملاء في الجهاز المصرفي وضمان حماية حقوقهم لديه.

قيام البنك المركزيّ المصريّ بتطوير الكوادر البشرية، لتعزيز قدرة العاملين في البنوك على استخدام التكنولوجيا الماليّة بفعالية، حيث يجب أن يتزامن تقدم التكنولوجيا الماليّة مع تحسين

المهارات والقدرات البشرية لضمان الاستفادة القصوى من هذه التكنولوجيا، ويمكن أن يحدث ذلك من خلال إطلاق برامج تدريبية لتعليم الموظفين كيفية استخدام الأدوات والتقنيات الماليّة الجديدة، فضلًا عن توسيع نطاق تدريس مادة أساسيات التكنولوجيا الماليّة Fundamentals of FinTech التي تم استحداثها في مناهج التعليم الجامعي لأول مرة في مصر، بهدف خلق وتطوير الكوادر الشابة كأحد أهم ركائز التكنولوجيا الماليّة في مصر.

٦- النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية:

٦-١- النتائج:

تتمثل أهم النتائج التي توصل إليها البحث فيما يلي:

- يؤثر كل من تطور الجهاز المصرفيّ وعنصر العمل ورأس المال على النمو الاقتصاديّ في مصر إيجابيًّا في الأجلين الطويل والقصير خلال نفس الفترة الزمنية، ولكن يتحول هذا التأثير إلى تأثير سلبي في الأجل القصير مع وجود فترة إبطاء واحدة وفترتي إبطاء.
- يؤثر الانفتاح التجاريّ على النمو الاقتصاديّ في مصر إيجابيًّا في الأجل الطويل، وفي الأجل القصير مع وجود فترتي إبطاء، بينما يكون هذا التأثير سلبيًّا في الأجل القصير خلال نفس الفترة الزمنية ومع وجود فترة إبطاء واحدة.
- اختلف تأثير التضخم على النمو الاقتصاديّ في مصر في الأجلين الطويل والقصير، حيث كان للتضخم تأثير سلبي على النمو الاقتصاديّ في الأجل الطويل، بينما كان له تأثير إيجابي في الأجل القصير خلال نفس الفترة الزمنية ومع وجود فترة إبطاء واحدة.

٦-٢- التوصيات:

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن تقديم عدد من التوصيات على النحو التالي:

- ضرورة السعي نحو زيادة مشاركة القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية في الأنشطة المصرفيّة، مع تشريع وتطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الرقابة المصرفيّة.
- ضرورة العمل على تطوير عملية الاستثمار في رأس المال البشري داخل البنوك.
- يتعين على البنوك العاملة في الجهاز المصرفيّ المصريّ نشر الوعي المصرفيّ لدى الأفراد في المجتمع.
- يجب اتخاذ التدابير والإجراءات الفعالة للتحول الرقمي من قبل البنوك العاملة في الجهاز المصرفيّ المصريّ بحيث تستهدف كافة الخدمات المصرفيّة.
- يتعين على البنوك ذات الأهمية النظامية محليًّا السعي دائمًا نحو تحقيق معدل كفاية رأس المال يتجاوز الحد الأدنى، وذلك لتقليل احتمالات إخفاقها أو تعثرها.

- يتعين على الحكومة اتخاذ تدابير وإجراءات لتعظيم الاستفادة من المزايا التي تحققها سياسة الانفتاح التجاريّ، وتأتي في مقدمتها زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصريّة.
- يجب على الحكومة التوسع في تطبيق سياسات تهدف لمعالجة التضخم، لتوفير مناخ ملائم للاستثمار يعمل على تحقيق الاستفادة القصوى من الآثار الإيجابية لتطور الجهاز المصرفيّ في دفع النمو الاقتصاديّ.

٦-٣- البحوث المستقبلية:

لعل من أهم البحوث المستقبلية المرتبطة بأثر تطور الجهاز المصرفيّ على النمو الاقتصاديّ في مصر ما يلي:

أ- أثر التكنولوجيا الماليّة في تعزيز النمو الاقتصاديّ في مصر.
ب- أثر سياسات سعر الفائدة في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.
جـ- دور التمويل الأخضر في دعم التنمية المستدامة في مصر..
د- دور البنك المركزيّ المصريّ قي المشروعات الصغيرة والمتوسطة أثرها في النمو الاقتصاديّ في مصر.

٧- المراجع:

٧-١- المراجع باللغة العربية:

أبو دراز، مصطفى محمد وعبد العظيم، هويدا وأحمد، ياسر محمود. (٢٠٢٣). تطور الجهاز المصرفيّ وأثره على النمو الاقتصاديّ في أوغندا في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٩. ***مجلة الدراسات الإفريقية***، ٤٥(٤)، ٢٤٧-٢٩٢.

العمراوي، هاني أحمد السيد عبد الله. (٢٠٢٣). ***نموذج مقترح لقياس أثر معايير السلامة الماليّة على مؤشرات الأداء الماليّ بالبنوك***. (رسالة دكتوراة). أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

شميسة، يونس وعلي، بوعبد الله. (٢٠٢٢). أثر تطور القطاع الماليّ على النمو الاقتصاديّ في دولة الأردن: نمذجة قياسيّة في إطار مقاربة ARDL خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٢٠)". ***مجلة اقتصاد المال والأعمال***، ٧(١)، ٢٤٣–٢٦٠.

عايض، نادر صالح علي ومحمد، محمد عبد الحفيظ ورضوان، حسن موسى. (٢٠٢١). أثر تطور القطاع الماليّ على النمو الاقتصاديّ في دولة الكويت. **مجلة البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل**، جامعة أسوان، ٢(١)، ٨٨٩-٩٠٦.

عبد الرحمن، ياسر محمود أحمد وهاشم، محمد رجب صديق. (٢٠٢٢). تطور الأداء الماليّ بالجهاز المصرفيّ وأثره على النمو الاقتصاديّ المصريّ خلال الفترة من ٢٠٠٨-٢٠٢٠. ***مجلة كلية السياسة والاقتصاد***، جامعة بني سويف، ١٣(١)، ٣٣-١.

يحي، يحي وطلحاوي، فاطمة الزهراء. (٢٠٢٠). التطور الماليّ والنمو الاقتصاديّ في بلدان المغرب العربي (تونس، الجزائر والمغرب) في ظل سياسة التحرير الماليّ - دراسة قياسيّة باستخدام بيانات بانل للفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٨. ***مجلة الاستراتيجية والتنمية***، جامعة عبد الحميد بن باديس، ١٠(٤)، ٢٣٤–٢٥٦.

يونس، رشا فؤاد عبد الرحمن. (٢٠١٨). تقييم الأداء البنكي في إطار برنامج تطوير القطاع المصرفيّ المصريّ. ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة***، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٤٨(٢)، ٦٠١–٦٢٨.

٢-٧- المراجع باللغة الإنجليزية:

Alimi, A. A., & Adeoye, M. A. (2020). Analysis of Financial Intermediation Activities on Economic Growth in Nigeria-Vector Error Correction Model Approach. ***International Journal of Finance and Accounting.*** *9*(1), 7-12.

Ananzeh, I. E. N. (2016). Relationship between bank credit and economic growth: Evidence from Jordan. ***International Journal of Financial Research***, *7*(2), 53-63.

Central Bank of Egypt. (2015). Annual Report. https://www.cbe.org.eg/en/economic-research/economic-reports/annual-report

Central Bank of Egypt. (2023). Financial Stability Reports. https://www.cbe.org.eg.

Central Bank of Egypt. (2023). Laws and Regulations. Basel. https://www.cbe.org.eg/en/laws-regulations/regulations/basel

Gatti, R., Bennett, F., Assem, H., Lotfi, R., Mele, G., Suvanov, I., & Islam, A. M. ***MENA Economic Update***, April 2024: Conflict and Debt in the Middle East and North Africa. DOI: 10.1596/978-1-4648-2098-4.

Guru, B. K., & Yadav, I. S. (2019). Financial development and economic growth: panel evidence from BRICS. ***Journal of Economics, Finance and Administrative Science***, 24 (47), 113-126.

Hemaya, A., Raouf, E., & Shehata, H. (2017). The Relationship between Banking Sector Development and Economic Growth in Egypt. ***The Journal of Research and Business Studies***, 31(1), 679-699.

Ingham, H., Read, R., & Elkomy, S. (2020). Aggregate and heterogeneous sectoral growth effects of foreign direct investment in Egypt. ***Review of Development Economics***, *24*(4), 1511-1528.

International Monetary Fund. (2023). Financial Development Index Database. https://data.imf.org/?sk=f8032e80-b36c-43b1-ac26-493c5b1cd33b

Johannes, T. A., Njong, A. M., & Cletus, N. (2011). Financial development and economic growth in Cameroon, 1970-2005. ***Journal of economics and international finance***, 3(6), 367.

Mohieldin, M., Hussein, K., & Rostom, A. (2019). On financial development and economic growth in Egypt. ***Journal of Humanities and Applied Social Sciences.*** *1*(2), 70-86.

Neimke, M. (2003). ***Financial development and economic growth in transition countries*** (No. 173). IEE Working Papers.

Poshakwale, S. S., & Qian, B. (2011). Competitiveness and efficiency of the banking sector and economic growth in Egypt. ***African development review***, 23(1), 99-120.

Reda, M. (2012). Measuring Banking Efficiency post consolidation: The Case of Egypt. ***Egyptian Center for Economic Studies***. https://eces.org.eg/wp-content/uploads/2023/08/Measuring-Banking-Efficiency-Post-Consolidation-

Reddy, K., Mubeen, S., Raju, K. H. H., Jalaja, V., & Basha, M. (2023). Does the performance of banking sector promote economic growth? A time series analysis. ***International Journal of Professional Business Review***, *8*(6), 1-20.

Sallam, M. A. (2016). Factors promoting economic growth in Egypt: Evidence from ARDL approach. ***Journal of Business and Economics***, 7(11), 1842-1852.

Sonmez, F. E., & Saglam, Y. (2017). Financial development and economic growth: A comparative analysis between Euro Area and emerging-developing Europe. ***Balıkesir University Journal of Social Sciences Institute.*** *20*(38), 179-202.

Svirydzenka, K. (2016). ***Introducing a new broad-based index of financial development***. International Monetary Fund.

Tongurai, J., & Vithessonthi, C. (2018). The impact of the banking sector on economic structure and growth. ***International Review of Financial Analysis***, 56, 193-207.

Tsaurai, K. (2023). Banking sector development and economic growth nexus in BRICS. ***Banks and Bank Systems***, 18(2), 38-47.

Tsounis, N., & Vlachvei, A. (2018). Advances in Time Series Data Methods in Applied Economic Research. In ***International Conference on Applied Economics. Trading Economics****, (2019).*

World Bank. (2024). World Development Indicators.

Youssef, W. M. (2023). Trade Openness and Economic Growth: Empirical Evidence from Egypt. ***The Journal of Research and Business Studies***, (1)37, 75-115.